ومحوّل فيها معنى الشرط وكلما يغير معنى الكلام وكان حرفا فرتبته الصدر ليعلم من اول الامر ان الكلام من اى نوع من انواعه فان للسببية
وقد عرفت معناها فى بحث الفعل المضارع فى الاستقبال لانها موضوعة للشرط الذى يكون محتملا كان تكرمنى اكرمك وللمتنع كان تضربنى
ولا يتحقق معنى المحتمل والمتنع الا فى المستقبل وان دخلت ان الماضى اى ما كان بمعنى الماضى سواء كان بلفظ الماضى كان ضربت ضربت
او بلفظ المضارع كان تضربنى اضربك وسواء كان الفعل شرطا او جزاء وكان اكرمتنى فقد اكرمتك امس هذا اعتراض فان قولك
فقد اكرمتك امس دال على المضى بدليل قرينة قوله امس لان وقوع امس بعده يقتضى ان لا يتغير الى معنى الاستقبال مع انه جزاء
للشرط فاجاب عنه بقوله محمول على ان ثبت اكرامك فى الاستقبال لكن فى الاستقبال ايضا سببا للاخبار بذلك اى بان قد اكرمتك
امس فيكون قوله فقد اكرمتك امس فى التقدير بمعنى ما هو مستقبل وانما يكون محمولا على هذا لاستحالة حصول المسبب وهو قوله فقد اكرمتك
امس قبل السبب وهو قوله ان اكرمتنى ولم يحمل على هذا يلزم ذلك لان قوله ان اكرمتنى وهو السبب مستقبل لعدم اقترانه بما ينافى
الاستقبال وقوله فقد اكرمتك امس ماض سابق على مضمون اكرمتنى وههنا نظر لظهوره على المتامل عما بينا من تحقق السببية فى الفعل المضارع
ولو لانتفاء الشرط بانتفاء المشروط اى انها موضوعة ليكون جزاءها معدوم المضمون مع القطع فيمتنع مضمون شرطها لان مضمون
جزاءها لازم لمضمون شرطها وبانتفاء اللازم ينتفى الملزوم فى الماضى وان كان الفعل مضارعا كقوله لو يطيعكم فى كثير من الامر
لعنتم فلو للماضى لفظا ومعنى ولذا لم يعمل وان كان للشرط لان الماضى لا يستحق الاعراب كلا فى لحرفان وان كان للماضى معنى الا ان المضارع
ملتزم بعدهما الاستعمال فيهما وقوله على سبيل التقدير اشارة الى ان استعمال لو فى الماضى يوجب ان يكون امرها فى الشرطية على سبيل
تقدير وجود الشرط والمشروط والمقدر وجوده فى الماضى يكون ممتنع الوجود فيه فلذلك يكون لانتفاء الشرط بانتفاء المشروط كلو كان
فيهما آلهة الا الله لفسدتا اى لو قدر التعدد فى الآلهة لزم فساد العالم على ذلك التقدير وانما كان لانتفاء الشرط بانتفاء المشروط
الذى هو الجزاء لانه يلزم انتفاء تعدد الآلهة بانتفاء الفساد لان الآية انما سيقت للدلالة على انتفاء التعدد فى الآلهة بامتناع الفساد
بلا عكس اى لا يلزم انتفاء الفساد بانتفاء التعدد لجواز عدم التعدد مع وجود الفساد باخراجهما اى باخراج الله تعالى السموات والارض

عن النظام

عن النظام الموجود فيهما الجواز ان يفعل الله تعالى ذلك فثبت ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثانى ويكون عبارته اولى من عبارة غيره من النحاة
انها لامتناع الثانى لامتناع الاول لما ذكرنا ولان الاول هو الملزوم والثانى هو اللازم ولا يلزم من انتفاء الملزوم انتفاء اللازم
وانما يلزم من انتفاء اللازم انتفاء الملزوم لان اللازم من حيث انه لازم يكون اعم من الملزوم وبانتفاء العام يلزم انتفاء الخاص من غير عكس
هذا شرح كلام المصنف والاعتراض على النحاة وفيه نظر لان ما قال النحاة من ان لو لامتناع الثانى لامتناع الاول تفسير صحيح لان مرادهم
ان جواب لو ممتنع لامتناع الشرط غير ثابت لثبوت غيره بناء على مفهوم الشرط فى عرف اللغة لا فى حكم العقل فالاعتراض المذكور عليهم وارد فاذا قلت
ان قام زيد قام عمرو فهو دال فى عرفهم على انه لم يقم عمرو لان الاصل فيما علق على شئ ان لا يكون معلقا على غيره ولذا فهم عدم جواز القصر
عند عدم الخوف من قوله ليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلوة ان خفتم فعلى هذا اذا قلت لو جئتنى اكرمتك فقد دلت لو على ان المجئ مستلزم
للاكرام وعلى انه ممتنع فيفهم منه ان الاكرام ايضا ممتنع وقال سيبويه ان لو لما كان سيقع لوقوع غيره ومعناه ان لو يقتضى فعلا ماضيا
كان يتوقع ثبوته لثبوت غيره والمتوقع غير واقع فكانه قال لو يقتضى فعلا امتنع امتناع ما ثبت لثبوته وكانه لو عند سيبويه منطوق ومفهوم فاذا قلت
لو اكلت لشبعت فعنده ان الشبع كان يقع فيما مضى لوقوع الاكل من غيره وسيبويه اعتبر المفهوم وقال فى معناه امتنع الشبع لامتناع الاكل
المشروط بالشرط الذى دخلت لو عليه منتف اى لازم الوجود على كل تقدير اى على تقدير تحقق الشرط وتقدير عدم تحققه وعلامة ذلك ان يجعل الشرط
ما يكون نقيضه بالشرطية اولى فيلزم استمرار وجود المشروط على كل تقدير لانك جعلته فى الظاهر لازما للشرط الذى نقيضه بالاستلزام
اولى فيكون ذلك المشروط لازما للشرط بالادعاء ولازما لنقيضه ايضا لانه بالاستلزام اولى فيلزم استمرار وجوده فى جميع الازمنة لان الواقع
لا يخلو عن احد النقيضين كقوله نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه اى لو قدر عدم الخوف منه تعالى فهو على هذا التقدير لم يعص الله
فكيف يعصى عند الخوف ومنه قوله ولو اسمعهم لتولوا فانه لم يحمل على هذا لزم تناقض كلام الملك العلام اوله وفى ذلك لا عقلا ولو علم
الله فيهم خيرا لاسمعهم يدل على انه لا خير فيهم وما اسمعهم وقوله ولو اسمعهم لتولوا يدل على انه ما اسمعهم وانهم ما تولوا
وعدم التولى خير فاول الكلام يقتضى نفى الخير واخره يقتضى ثبوت الخير فيجب الحمل على المعنى الثانى للو ويكون معنى الآية لو قدر الاسماع

Copyright © King Saud University